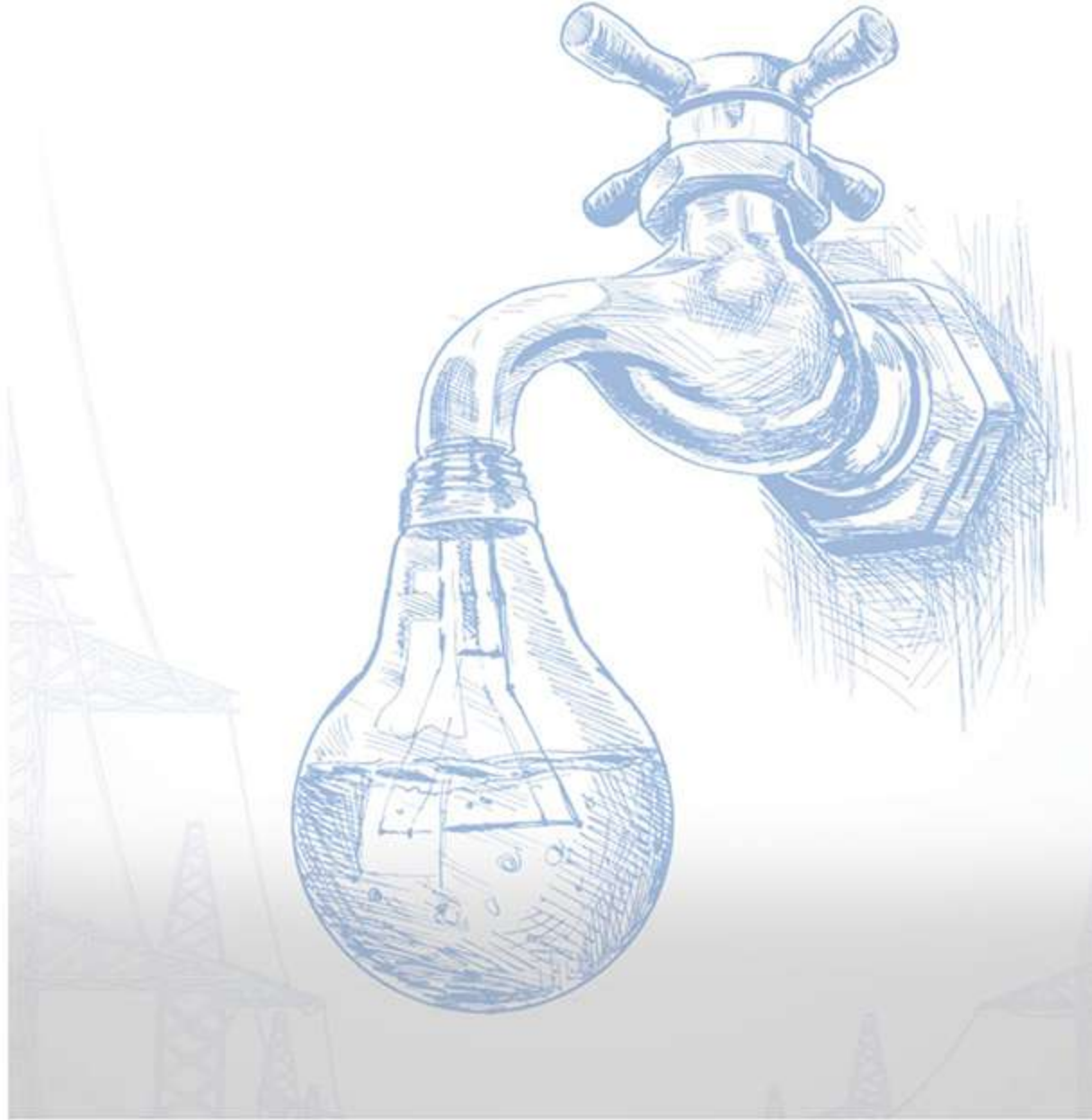


# ورقة حقائق اتفاقية المياه مقابل الطاقة



# ماء العدو احتلال

# اتفاقية الطاقة مقابل المياه خطر على السيادة الأردنية واستقلاليتها وإضعاف موقفها السياسي



## هل التراجع عن الاتفاقية يرتب على الأردن أي التزامات قانونية؟

بموجب البند الخامس من وثيقة إعلان النوايا ووفقاً لوزارة المياه والري الأردنية والعُرف القانوني الدولي، لا يترتب على توقيع إعلان النوايا أي التزامات أو واجبات قانونية من الأطراف الموقعة. هذا يعني أن التراجع عن الاتفاقية أمر ممكن دون ترتب أي التزام قانوني أو فني على الحكومة الأردنية.

## ما هو موقف مجلس الأمة الأردني من الاتفاقية؟

أعلن البرلمان الأردني رفضه للاتفاقية سابقاً في عام ٢٠٢١ في جلسة حضرتها حكومة بشر الخصاونة، ولكن تنصلت الحكومة وقتها من الخضوع لإرادة مجلس النواب بحجة أن المشروع لا يزال ضمن إطار إعلان النوايا ومذكرة التفاهم.

## ما هي مخاطر الاتفاقية على الأردن؟

أولاً، يعزز هذا المشروع الضخم الهيمنة السياسية والاقتصادية للكيان الصهيوني في المنطقة، حيث ترهن هذه الاتفاقية قطاع المياه السيادي الأردني إلى كيان عدائي، وسيصبح بإمكانه، إيقاف تدفق المياه وتعطيش الأردنيين بسهولة وفقاً لتفضيلاته.

هذا ليس غريباً، حيث قام الكيان بقطع إمدادات الكهرباء والماء عن أهلنا في غزة منذ بدء العدوان عليهم ضمن سياسة العقاب الجماعي فيما يعد جريمة حرب. ثانياً، وبما أن هذا الكيان لا يعيش في استقرار ويعتاش على حالة الحرب الدائمة فإن الاعتماد عليه لإمداد الأردن بمياهه يحمل مخاطرة كبيرة، إذ تم مؤخراً وعلى سبيل المثال إغلاق حقل الغاز "تمار" المحاذي لغزة بسبب الحرب، مما أدى إلى تحويل مساره وترجيح تقليل تدفق واردات الغاز إلى الأردن ومصر.

في الجانب المحلي، نرى أنّ فرض التطبيع على الشعب الأردني كافة بعد تعبيره عن موقفه الشعبي الحاشد والرافض للتعاون مع الاحتلال، خاصةً في ظل الإبادة الجماعية الجارية في فلسطين، يجزّ الساحة المحلية الأردنية إلى أزمة حقيقية إثر فقدان الثقة بين المواطن وحكومته وتفرغ القرار السياسي الأردني من الإرادة الشعبية الوطنية.

المياه عصب الحياة، وهي من مقومات استقرار وتنمية الدول.. لذلك تريد "إسرائيل" التحكم بملف الأردن المائي.

# برعاية أمريكية، ترهن الاتفاقية ما لنا بيد "إسرائيل"

## ماذا عن توقيع الاتفاقية؟

وقّع كل من وزيرة طاقة الاحتلال كارين الحرار ووزير المياه والرّي الأردني محمد النجار، إعلان النوايا في تاريخ ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٢١ في دبي ضمن أنشطة إكسبو دبي بحضور الموفد الأميركي للمناخ جون كيري ووزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة والمبعوث الخاص لدولة الإمارات للتغير المناخي سلطان الجابر.

أُحق توقيع إعلان النوايا بتوقيع مذكرة تفاهم في مؤتمر المناخ COP27 في تاريخ ٨ تشرين الثاني ٢٠٢٢ وبحضور وزير المياه والرّي الأردني، محمد النجار، ووزير الخارجية والتعاون الدولي لدولة الإمارات، عبدالله بن زايد، ووزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في دولة الإمارات، سلطان الجابر، الذي يشغل أيضاً منصب المبعوث الخاص لدولة الإمارات للتغير المناخي، بالإضافة إلى جون كيري.

في آب ٢٠٢٣، توجه وفد أردني يضم وزير المياه والرّي محمد النجار، ووزير الطاقة والثروة المعدنية صالح الخرابشة، ووزير البيئة معاوية الردايدة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة للتحضير لمؤتمر المناخ القادم COP28، وتضمنت الزيارة اجتماعاً ثلاثياً يجمع الوفد الأردني بالوزير الإماراتي سلطان الجابر ووزير الطاقة الإسرائيلي إسراييل كاتز.

كان من المتوقع توقيع اتفاقية "المياه مقابل الطاقة" نهائياً في مؤتمر المناخ القادم COP28 والمزمع عقده في تشرين الثاني/ كانون الأول لهذا العام ٢٠٢٣، ولكن، أعلن وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، يوم الخميس، الموافق 16 تشرين الثاني 2023، بالتصريح أن الأردن "لن يوقع اتفاق لتبادل الطاقة والمياه مع إسرائيل". جاء هذا الموقف استجابة لحراك طويل ومتصاعد نظمته صفوف شعبنا الحي والبطل والصامد في وجه المشروع الصهيوني.

## ما هي الاتفاقية؟

"المياه مقابل الطاقة - Blue for Green" مشروع كانت تنوي الحكومة الأردنية الشروع فيه مع الاحتلال الصهيوني والحكومة الإماراتية برعاية أمريكية ينص على تبادل طاقة كهربائية من الأردن بمياه محللة من الاحتلال الصهيوني.

يتمظهر هذا المشروع في بناء محطة طاقة شمسية ضخمة مع نظام تخزين للطاقة الكهربائية في الصحراء الأردنية لتوليد ٦٠٠ ميغا وات سنوياً لمصلحة الاحتلال، مقابل توفير الاحتلال الصهيوني ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه المحللة للأردن سنوياً عبر إنشاء محطة تحلية مخصصة على ساحل البحر الأبيض المتوسط أو استخدام المحطات الموجودة مسبقاً.

كان من المفترض أن تمويل دولة الإمارات التعاون كمستثمر، عبر شركة أبوظبي لطاقة المستقبل "مصدر" (وهي شركة مملوكة لصندوق مبادلة للاستثمار التابع لإمارة أبوظبي). حيث كانت ستبني وتدير وتشغل محطة الطاقة الشمسية في الأردن وتقسّم الأرباح بينها وبين الحكومة الأردنية. تجدر الإشارة أنّ تنفيذ هذه المشاريع كان مشروطاً بتنفيذها كلها، أي أنّه لن ينفذ مشروع دون تنفيذ الآخر.

وقعت الأطراف على إعلان نوايا/مذكرة تفاهم "المياه مقابل الطاقة" في أعوام ٢٠٢١ و٢٠٢٢ تحت رعاية أمريكية.



# أهم ما يمكن فعله في مواجهة المشروع الصهيوني هو وقف امتداده وكسر هيمنته على أرضنا ومواردنا

## ما هي البدائل لسد الفجوة المائية في الأردن؟

رغم الأزمة المائية المتفاقمة في الأردن منذ عقود والتي جعلت من الأردن ثاني أفقر دولة مائياً في العالم، يوجد لدينا خيارات وحلول عديدة لمواجهة أزمة المياه دون رهن مصير الأردن المائي بيد الاحتلال:

### ١ الاستثمار بمحطات تحلية وتوليد طاقة وطنية

نقترح إنشاء محطات تحلية مياه وطنية ومحطات طاقة وطنية مستقلة، تتيح عمليات التحلية ونقل المياه المحلاة من العقبة إلى جميع أنحاء المملكة.

الأردن بصدد البدء ببناء "مشروع الناقل الوطني" في شهر حزيران عام ٢٠٢٤ على الشاطئ الجنوبي لخليج العقبة، ومحطة تحلية وضخ في العقبة كذلك. هذا يتضمن إنشاء خط ناقل بطول حوالي ٤٥٠ كم يوفر مصدر مستدام لمياه الشرب بواقع ثلاثمائة مليون متر مكعب وإنشاء محطة إنتاج طاقة بديلة لتوفير الطاقة اللازمة لعملية التحلية والنقل. يفترض الانتهاء من المشروع عام ٢٠٢٨. في هذا الشأن، يجدر ذكر أنّ لدى الأردن فائض من الطاقة (حالي وللأسف العشرة القادمة على الأقل) يصل إلى ٢٠٠٠ ميغا وات سنوياً يمكن استخدامه أيضاً لنقل المياه المحلاة إلى أنحاء المملكة.

يستطيع الأردن فتح باب الاستثمار لأي مستثمر غير صهيوني لتمويل محطات إنتاج الطاقة الأردنية وتصدير الفائض للدول العربية المجاورة بعد صيانة شبكات الكهرباء المحلية وتطويرها. وبما أن دولة الإمارات العربية المتحدة أبدت اهتمامها بتمويل "الماء مقابل الطاقة"، قد تكون مهتمة بالتعاقد الثنائي مع الأردن لاستكمال هذه الخطة من دون الجانب الصهيوني. الناقل الوطني الأردني لا يكفي لسد الفجوة المائية، لذلك علينا الأخذ بخيارات وطنية وإقليمية أخرى أيضاً.

### ٢ الإدارة الرشيدة للموارد المائية

يعد الفاقد المائي الأردني نتيجة الاعتداءات على الخطوط وترهل البنية التحتية مشكلة حقيقية، يفقد الأردن على إثره أكثر من ٤٧٪ من مصادره المائية. ستوفر الإدارة المسؤولة والعادلة للمصادر المائية ما يقارب ٣٠٠ مليون متر مكعب، منها أكثر من ١٠٠ مليون متر مكعب من إعادة تأهيل الشبكة المائية الوطنية فقط. كما وسيعزز تعميم تقنيات ترشيد المياه التقليدية والحصاد المائي وتكنولوجيا الري الحديثة من كفاءة استخدام الموارد المائية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

### ٣ الاستثمار بمحطات تنقية المياه العادمة

تصل شبكات الصرف الصحي اليوم إلى ٧٠٪ من المنازل فقط، إذ إن توسيعها وتطويرها لتشمل نطاقاً أوسع ووصولها في محطات التنقية يعدّ حلاً مناسباً في طريق استدامة مواردنا المائية الوطنية، هذا إلى جانب تطوير محطات التنقية لمعالجة المياه بفعالية أكبر وتحسين جودتها واستخداماتها الأوسع في القطاعات الزراعية والصناعية بدل هدر جزء منها.

### ٤ تحلية آبار المياه المسوس

في آبار المياه المسوس، والتي هي المياه الجوفية، المالحة، مصدر مائي غير تقليدي يمكن الاستفادة منه عبر التحلية، خاصة أنّ تحليتها أقل كلفةً من تحلية مياه البحار نظراً إلى نسبة ملوحتها القليلة.



## ما هي البدائل لسد الفجوة المائية في الأردن؟

### ٥ اتفاقات تكاملية مع دول عربية

الاتفاقات إلى الدول العربية والجوار أمر مناسب وعملي، فبإمكان الأردن البدء بمشاريع توأمة مع المملكة العربية السعودية في مجال تحلية المياه والاستفادة من خبراتهم التكنولوجية مثل وحدات تحلية المياه المتنقلة Portable Desalination Units. كما من المهم دراسة خيار شراء المياه من السعودية أيضاً بتكلفة أقل من تكلفة المياه المطروحة من الاحتلال.

يمكن للأردن إعادة النظر في شراكات ومشاريع مائية سابقة، مثل إنعاش الملف المائي الأردني-السوري وإيجاد الفائدة المشتركة والتي ستعود على تعزيز المخزون المائي الأردني.

### ٦ تحصيل الأردن حقوقه المائية المهذورة من الكيان الصهيوني

حرم الكيان الصهيوني الأردن من الاستفادة من حصته الطبيعية كدولة حوض لنهر الأردن ومنابعه ورسخ سرقة لمياه الأردن عبر معاهدات مهيمنة مائياً وضخ مياه طبريا إلى النقب عبر "الناقل الوطني الإسرائيلي" وبناء السدود على مجرى نهر الأردن السفلي (مثل سد «ديغانيا» وسد «ألوموت»). كما واستخرج الكيان الصهيوني -ضمن اتفاقات معاهدة وادي عربة- على مدار ٥١ عاماً المياه الجوفية من منطقة الغمر دون رقيب أو حسيب، وتسبب في جفاف العديد من الآبار الطبيعية هناك، وبموجب الاتفاقية "منع الأردن من حفر آبار قريبة من شأنها أن تخفض الكميات المستخرجة من قبل إسرائيل".

على الأردن مسؤولية جمّة في معالجة القرارات الإدارية والدبلوماسية التي أدت إلى حرمانه التام من مياه حوض الأردن وسرقة مياهه الجوفية، تبدأ من البحث في سبل ومبادرات عربية مع دول الجوار لانتزاع الحصة الطبيعية من المياه العربية المنهوبة، وتنتهي بإيجاد حلول وطنية لدراسة وضع مياه الباقورة وآبار الغمر الآن وإيجاد طرق مثلى لإنعاش الآبار أو الاستفادة منها في مشاريع وطنية زراعية.

### ٧ إطلاق صندوق شعبي لدعم قطاع المياه

توجهت دول وحكومات عديدة نحو التمويل الشعبي للمشاريع عبر طرح أسهم أو سندات تمويلية استثمارية لإنشاء وتشغيل المشاريع المائية الوطنية. يستطيع الأردن تسويق هذا الأمر للمغتربين الأردنيين والذين قد تلقى الفكرة رواجاً في أوساطهم حيث تعزز من الحس والرابط الوطني مع بلدهم الأم وتدر عليهم وعلى أهاليهم داخل البلاد بالأرباح وبالنفع.

إن ربط دول المنطقة بـ"إسرائيل" عبر مشاريع استراتيجية تتعلق بالطاقة والمياه يعني صهينة الموارد العربية ورهن مستقبل الأردنيين والمنطقة بيد "الاحتلال الإسرائيلي".